



كان و أخواتها: دراسة نحوية و دلالية في ضوء الاستعمال العربي

علياء فتحي علي النّاجح

قسم اللّغة العربيّة (شعبة اللّغويّات)

الإيميل: alia30elgedafi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/24 - تاريخ المراجعة: 2026/02/24 - تاريخ القبول: 2026/03/05 - تاريخ للنشر: 2026 /04/03

المستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة كان و أخواتها بوصفها من أبرز الأفعال النّاسخة في النّحو العربي حيث تؤدي دورا مهما في تغيير بنية الجملة الاسميّة و دلالتها، و يهدف البحث إلى تحليل هذه الأفعال من حيث وظائفها النّحويّة، و دلالتها الزّمنيّة و المعنويّة مع بيان الفروق الدّقيقة بينها من خلال الشّواهد القرآنيّة و الشّعريّة، و قد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، و خلص إلى أنّ هذه الأفعال لا تقتصر على الدّلالة الزّمنيّة، إنّما تتجاوزها إلى معانٍ متعدّدة.

الكلمات المفتاحيّة: كان، الأفعال النّاسخة، الجملة الاسميّة، النّحو العربي، الدّلالة.

المقدمة

يعدّ باب كان و أخواتها من الأبواب المركزيّة في النّحو، لما له من أثار واضح في تركيب الجملة الاسميّة، و قد أولى النّحاة القديما كان اهتماما كبيرا لما تضمنه من قضايا تتصل بالإعراب، و الدّلالة. تكمن أهميّة هذا البحث في إبراز الوظائف الدّلاليّة لهذه الأفعال، و عدم الاقتصار على الجانب الإعرابي فقط، إذ أنّ فهمها في سياقها الاستعمالي يفتح آفاقا واسعة في تحليل النّصوص العربيّة.

إشكاليّة البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الوظيفة النّحويّة التي تؤديها كان و أخواتها في الجملة؟ وهل تقتصر دلالتها على الزّمن؟

. ما الفروق الدّلاليّة بين أخوات كان؟

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم كان و أخواتها، و وظيفتها النّحويّة.

2. تحليل دلالتها الزّمنيّة.

3. إبراز الفروق بين أخوات كان.

4. تطبيقها على نماذج من القرآن الكريم، و الشّعري العربي.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض القواعد النّحويّة المتعلقة

بكان و أخواتها، و تحليل الشّواهد، و المقارنة بين آراء النّحاة.

سبب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دعتني إلى اختيار الموضوع:

1. يعدّ هذا الباب من الرّكائز الأساسيّة في النّحو، لما له من أثر مباشر في بناء الجملة الاسميّة، و تحويل دلالتها.
2. الحاجة إلى الرّبط بين النّحو و الدّلالة، حيث ترتكز كثير من الدّراسات على الجانب الشّكلي ممّا يستدعي إعادة النّظر فيه من منظور دلالي تطبيقي.
3. تعدّ كان و أخواتها من الموضوعات التي يكثر فيها اللّبس لدى الطّلاب، ممّا يجعل دراسته بعمق ذات فائدة تعليميّة.
4. قلّة الدّراسات التي تجمع بين التّحليل النّحوي و الدّلالي بشكل متكامل، و هو ما يسعى البحث إلى معالجته.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث في دراسة كان و أخواتها ضمن الإطار النّحوي و الدّلالي، و الاعتماد على نماذج مختارة من القرآن الكريم، و الشّعر العربي للاستشهاد، و التّحليل.

الدّراسات السّابقة:

لقد قمت بالإطلاع على معظم الدّراسات السّابقة قديمها و حديثها حول هذا الموضوع، تبيّن أنّ النّحاة القدماء و المحدثون تناولوا باب كان و أخواتها في مؤلفاتهم، إلّا أنّ تناولهم تفاوت من حيث العمق، و المنهج، و من هذه الدّراسات:

1. النّواسخ الفعلية في القوائد العشر (الدّكتوراه) ليوسف علي السّماني، جامعة أم درمان الإسلاميّة، السودان، 1427هـ . 2007م.
2. النّواسخ في معاني القرآن للفرّاء (ماجستير) أمل بنت رشاد بن علي سروجي، كليّة اللّغة، درمان . السودان 1429هـ . 2008م.
3. النّواسخ الفعلية و الحرفية في شعر كعب بن زهير (ماجستير) للعوض، سارة أحمد، جامعة أم درمان . السودان، 1438هـ . 2017م.

هيكلية البحث:

بنيّت هذا البحث على مقدمة، و تمهيد، و ثلاثة مباحث، و خاتمة، و هي موزعة كالآتي:
. المقدمة: تحدّث فيها عن أهمية الموضوع، و سبب اختياري له، و مشكلة البحث، و أهدافه، و حدوده، و المنهج المتبع في هذا البحث، و هيكلية البحث، و تقسيماته.

. التّمهيد: تضمّن معنى الأفعال النّاقصة (كان و أخواتها)، و عددها، رأي العلماء فيها، و سبب تسميتها بالنّاقصة.

المبحث الأول: عمل كان و أخواتها، و دلالاتها، و تطبيقاتها على نماذج من القرآن و الشّعر.

المبحث الثّاني: أحكام خبر كان و أخواتها من حيث التّقديم و التّأخير و تطبيقاتها على بعض آيات القرآن و الشّعر.

الخاتمة: و تضمّنّت أهم النّتائج التي توصلت إليها.

التمهيد

الأفعال الناقصة:

عرّفها ابن الحاجب (ت: 646هـ) بأنها: "ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة" (1)، و هي أفعال مخصوصة، لا تفيد معنى إلا بذكر معموليها؛ المرفوع، و المنصوب (2).

و الأفعال الناقصة ثلاثة عشر فعلاً، و هي: كان، أضحى، أصبح، ظلّ، أمسى، بات، صار، ليس و ما يسبقه ما النافية: ما زال، ما انفك، ما فتىء، ما برح، و ما يسبقه ما المصدرية: ما دام (3).

رأي العلماء كان و أخواتها:

كان و أخواتها كلّها أفعال و لا خلاف في ذلك عند البصريين (4)، و مذهب الأكثرين من النحاة، و ذهب بعض النحويين إلى أنّها حروف و ليست أفعالاً، و استدلوا على ذلك: أنّها تدل على المصدر، و تشبه الحروف في عدم دلالتها على الحدث (5)، و اختلف العلماء في (ليس)، فذهب الجمهور إلى أنّها فعل، بدليل قبولها علامات الفعل، فهي تقبل تاء التأنيث الساكنة (6)، و نُقل عن سيبويه (ت: 180هـ) أنّ: (ليس) فعل، و أصل: ليس، على وزن فَعَلٍ، و لكنّه لا يتصرّف، و الدليل على أنّ (ليس) فعل: اتصال الضمائر بها، فالحروف لا تتصل بهذه الضمائر، و كذلك الأسماء فهذه الضمائر من علامات الفعل (7)، نحو: قوله تعالى: سَمِحَنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ سَجَى سورة الأنعام، الآية: 159، و قال الشاعر طرفة بن العبد:

وَ لَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَ لَكِنَّ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

و الشاهد فيه: (لست) حيث اتصلت ليس هنا بضمير رفع "تاء الفاعل" و هو من علامات الفعل.

و ذهب أبو بكر بن شقير (ت: 317هـ)، و الفارسي (ت: 377هـ) إلى أنّها حرف (8)، و قد تدخل

(ليس) على الجملة الفعلية، فتصبح حرف نفي، نحو: قول النابغة الذبياني:

يَهْدِي كِتَابِي خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارًا إِلَى الْمَوْتِ بِالْحَامِ

موطن الاستشهاد: (ليس يعصمها) حيث جاءت ليس هنا حرفاً؛ لدخولها على الفعل.

تسمية هذه الأفعال ناقصة:

لم يتفق النحاة على تسمية هذه الأفعال بالناقصة، فمنهم من قال: إنّ المرفوع وحده ما لم يذكر المنصوب لا يكون تاماً (9)، و هناك من قال: إنّها تدل على الزمان، و جُرِّدت من الحدث، فلما نُقصت دلالتها سميت ناقصة (10)، و

اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فذهب المبرد (ت: 285هـ)، و ابن السراج (ت: 316هـ)، و الفارسي، و ابن جنّي (ت: 392هـ)، و الجرجاني (ت: 471هـ)، و ابن برهان (ت: 518هـ)، و أبو حيان (ت: 922هـ)، إنّها سميت

ناقصة؛ لأنّها لا تدل على الحدث، و كونها لا تدل على الحدث فهي لا تعمل في الطرف، و قال ابن الناظم

(ت: 686هـ): "و مذهب سيبويه، و أكثر البصريين: أنّها سميت ناقصة لأنّها سُلبت الدلالة على

الحدث، و تجرّدت للدلالة على الزمان و هو باطل؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدلالة على

الزّمان، ز بينهما فرق في المعنى، فلا بدّ من عمل زائد على الزّمان، لأنّ الافتراق لا يكون بما به

الاتفاق و ذلك المعنى هو الحدث" (11).

المبحث الأول. عمل كان و أخواتها، و دلالاتها، و تطبيقاتها على نماذج من القرآن و الشعر:

كان و أخواتها أفعال، تدخل على المبتدأ و الخبر، فترفع المبتدأ، و يسمّى اسمها، و تنصب الخبر، و

يسمى خبرها، نحو: كان زيداً قائماً، و اتفق كلٌّ من البصريين و الكوفيين على نصب الخبر فذهب الجمهور إلى أن: الخبر انتُصب تشبيهاً بالمفعول، و يرى الفراء (ت: 207هـ) أنه: انتُصب تشبيهاً بالحال، و الكوفيون كذلك، و الدليل على انتصابه ب (كان) أنه: اسم بعد الفعل و الفاعل، و ليس تابعاً له، فأشبه المفعول به، فلا يصح جعله حالاً؛ لأنَّ الحال لا يكون معرفةً، و لامضماً (12)، و لكن اختلفوا في المرفوع، فذهب البصريون أنه مرفوع ب (كان)؛ لأنَّ كان شُبَّهت بالفعل الصَّحيح، نحو: ضَرَبَ، فعمل عمله، و يرى الفراء: أنه ارتفع لمشابهته الفاعل، و واقفه ابن السراج (13)، و قال غيره من الكوفيين: أنه باقٍ على الأصل.

و ذكر سيبويه أنَّ (كان و أخواتها) أفعال تعمل عمل الفعل من حيث الرفع، و النَّصب، و هناك فرقان معتبران في هذه المسألة:

الأول . الفاعل، و النفعول في (كان) لشيء واحد في (ضرب) لشيئين مختلفين، فقولنا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، ف (زيد) شيء، و (عمر) شيء آخر .

الثاني . لا تقتصر (كان و أخواتها) على الاسم دون الخبر، أمَّا في الفعل (ضرب) نقدر أن نقول: ضرب محمد، إذا تفهم حصول الضرب من محمد (14).

أقسام عمل كان:

ينقسم عمل كان و أخواتها إلى قسمين باعتبار الشَّرط من عدمه:

1. قسم يعمل بدون شرط: كان، أضحى، أصبح، ظلَّ، أمسى، صار، بات، و ليس.

2. قسم يعمل بشرط، و ينقسم إلى قسمين:

أ . قسم لا بدُّ أن يسبقه النفي لفظاً، أو تقديرًا، أو شبهه (النَّهي و الدَّعاء) و هم أربعة: ما زال

ما انفك، ما فتىء، و ما برح، نحو: قوله تعالى في سورة الأنبياء الآية: 15:

سَمِحَ مَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ ۝ ١٥ سَجَى، و قول الفرزدق في ديوانه:

وَمَا زِلْتُ أَرْمِي الْكَلْبَ حَتَّى تَرَكَتُهُ كَسِيرَ جَنَاحٍ مَا تَقُومُ جَبَائِرُهُ

حيث جاء الفعل زال مسبوqاً ب (ما) النَّافية.

ب . كون الفعل متضمناً معنى الدَّعاء، نحو: لا يزال الله محسناً إليك، و المعنى: الدَّعاء بأن يدوم

إحسان الله على المخاطب، و منه قول ذي الرِّمَّة في ديوانه:

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّةَ عَلَى الْبَلَى وَ لَا زَالَ مِنْهَا لِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ

الشَّاهد هنا: (لا زال) حيث أعمل الشَّاعر "زال" عمل كان؛ لكونه مسبوqاً ب (لا) الدَّعائية.

3. ما يعمل بشرط أن يتقدِّمه (ما) المصدرية، و هو: دام (15)، نحو قوله تعالى في سورة مريم الآية: 31: سَمِحَ وَجَعَلَنِي

مُبَارَكًا أَيَّنَّ مَا كُنْتُ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزُّكُوفِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝ ٣١ سَجَى، أي: فترة دوامي حياً. و قال ابن مالك

(ت: 672هـ) في ألفيته: "كَأَعْطِ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا"، أي: أعط مدَّة دوامك

مصيباً درهما، و قال ابن ميادة في ديوانه:

لَتَقَرَّرُنَّ قُرْبًا جُدِيًّا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

حيث جاء الفعل (دام) مسبوqاً ب (ما) المصدرية.

دلالات كان و أخواتها:

لكان و أخواتها دلالات مختلفة تختلف حسب تركيبية الجملة، وتتخلص معاني كان و أخواتها فيما يأتي:
1. كان، و من أبرز معانيها:

أ. الماضي المنقطع: و هو الغالب عليها، كأن نقول: كان خالدًا قويًا، و قوله تعالى في سورة التوبة الآية: 69: **سَمِحَ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا سَجَى، و قول الخنساء:**
وَ كُنْتُ لَنَا عَيْشًا وَ ظِلًّا رَبَابَةً إِذَا نَحْنُ بِالنَّوَالِ اسْتَهَلَّتْ
فَتَّى كَانَ ذَا جِلْمٍ أَصِيلٍ وَتَوَدَّةٍ إِذَا مَا الْحُبَى مِنْ طَائِفِ الْجَهْلِ حُلَّتْ
دلّت كان هنا على الماضي المنقطع.

ب. الماضي المعتاد: و ذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً، أي: الفاعل يعتاد فعله (16)، نحو، كان يقوم الليل، و في سورة الذاريات، الآية 17، قال تعالى: **سَمِحَ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ** ١٧ سجي و قال كعب بن زهير في ديوانه:

وَ كَانَ يُحَامِي حِينَ تَنْزَلُ لَزْبَةً مِنْ الدَّهْرِ فِي دُنْيَانٍ إِنْ حَوْضُهَا انْهَدَمَ
حيث دلّ الفعل (كان) على الماضي المعتاد

ج. أن تكون بمعنى صار (17)، منه قوله تعالى في سورة النبا (19 . 20): **سَمِحَ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا** ١٩ **وَسَيَّرَتِ الْجِبَالَ فَكَانَتْ سَرَابًا** ٢٠ سجي، و قال عمرو بن أحمر الباهلي:
بَيْتَهَاءَ قَهْرٍ وَ الْمُطَيِّ كَانَتْهَا قَطَا الْحُزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بِيُوضُهَا
موطن الاستشهاد: (كانت فراخا) جاءت كان هنا بمعنى صارت.

2. أصبح، أضحى، و أمسى، و هي على ثلاثة معانٍ:
أحدها: أن يكون مضمون الجملة بالأوقات الخاصة بالصباح، و الضحى، و المساء على طريقة كان (18).
الثاني: أن يكونوا بمعنى صار (19)، نحو: قوله تعالى: **سَمِحَ فَلْ أَرَعَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ** ٣٠ سجي، و قال عدي بن زيد العبادي:

ثُمَّ أَضْحُوا كَانَتْهُمْ وَرَقٌّ جَفٌّ فَ قَالُوا بِهِ الصَّبَا وَ الدَّبُورِ
الشاهد: (أضحوا) جاءت هنا بمعنى صار.

3. صار:

تعني الانتقال من شيء إلى شيء (20)، أو تغيير الشيء من حالة إلى أخرى، فيصبح خبرها غير الذي كان عليه (21)، نحو: صار الفقير غنياً، و قال المتنبّي في ديوانه:

وَ لَمَّا صَارَ وَدُّ النَّاسِ حُبًّا جَزَيْتُ عَلَى ابْتِسَامِ بِابْتِسَامِ

يتحدّث الشاعر في هذا البيت على تحوّل الحب خداعاً، و دفعه المعنى إلى استخدام الفعل صار بمعنى (انتقل) إيفاء بدلالة المعنى العام.

4. ظلّ:

الأصل أن تستعمل لإفادة الحكم في النهار، نحو: ظلّ أخوك يفعل كذا، و لكن قد تخرج عن هذا الأصل فتستعمل استعمال كان، و صار (22)، نحو: ظلّ حزيناً، و في سورة النحل، الآية: 58 قوله تعالى: **سَمِحَ إِذَا بُيِّنَ أَعْدَهُمْ بِالْأَنْثَى ظَلًّا وَجْهَهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ** ٥٨ سجي، أي: صار وجهه مسوداً و البشارة هنا غير مخصوصة

بالتَّهَارِ، رِيْمًا تَكُونُ لَيْلًا، وَ يَرَى الْأَصْفَهَانِي، وَ الْمَهَابَادِي شَارِح (كِتَابُ اللَّعْمِ) أَنْ: ظَلَّ لَا تَأْتِي بِمَعْنَى صَارَ، إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُ فِي قَعْلٍ مَخْصُوصٍ بِالنَّهَارِ (23).

وَ فِي تَقْدِيرِي أَنْ: الْفِعْلُ (ظَلَّ) لَا يَخْتَصُّ بِالنَّهَارِ فَقَطْ، إِنَّمَا يَخْرُجُ إِلَى مَعْنَى (صَارَ)، فَهَنَّاكَ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ جَاءَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى، مِنْهَا قَوْلُ امْرُؤِ الْقَيْسِ فِي دِيْوَانِهِ:

فَصَادَ لَنَا عَيْرًا وَتَوْرًا وَ خَاصِبًا
وَ ظَلَّ غَلَامِي يُضَجُّ الرُّمَحَ حَوْلَهُ
عِدَاءً وَ لَمْ يُنْصَحْ بِمَاءٍ فَيَعْرِقُ
لِكُلِّ مَهَاةٍ أَوْ لِأَحْقَبِ سَهْوَقٍ
حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ (ظَلَّ) هُنَا بِمَعْنَى صَارَ.

5. بات:

تَأْتِي بَاتٌ عَلَى مَعْنِيَيْنِ، وَ هُمَا: اقْتِرَانُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتِ اللَّيْلِ، نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ، آيَةِ: 64: سَمِحْ وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ٦٤ سَجَى، وَ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

وَ بَاتٌ وَ بَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ
كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ، الْأَرْمَدِ

أَي: نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا، فَجَاءَ بِالْفِعْلِ بَاتٌ مَقْتَرِنًا بِوَقْتِ اللَّيْلِ.

ب. بِمَعْنَى صَارَ: يَرَى الرَّمَخْشَرِي فِي كِتَابِهِ أَنْ: (بَاتٌ) قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (صَارَ)، وَ لَكِنْ ابْنُ مَالِكٍ أَنْكَرَ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ شَاهِدٍ عَلَيْهَا، وَ مَعَ التَّنَبُّعِ وَ الْاسْتِقْرَاءِ حَمَلَ الْمَتَأَخِّرِينَ عَلَى هَذَا قَوْلِ النَّبِيِّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ . فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"، (كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ كِرَاهَةِ غَمْسِ الْمَتَوَضِئِ وَ غَيْرِهِ يَدِ الْمَشْكُوكِ فِي نَجَاسَتِهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ 421) وَ لَا حَاجَةَ لِحَمَلِ بَاتٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الذَّالِ عَلَى ثُبُوتِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ لَيْلًا (24).
6. ليس:

ذَكَرَ سَيَّبُوهِ أَنْ لَيْسَ لِلنَّفْيِ الْمَطْلُوقِ (25)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزَّمْرِ، آيَةِ: 36: سَمِحْ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ سَجَى، وَ ذَهَبَ الْمِيرْدُ، وَ ابْنُ السَّرَاجِ، وَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ (ت: 347هـ) أَنَّهَا: قَدْ تَنَفَى فِي الْاسْتِقْبَالِ، وَ مَنَعَهُ الرَّمَخْشَرِي، وَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ: أَنَّهَا تَنَفَى الْحَالِ فِي الْجُمْلَةِ بِزَمَنِ، نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا، أَي: الْآنَ، وَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: سَمِحْ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ٨ سَجَى، وَ قَالَ الْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ:

لَهُ صَدَقَاتٌ مَا نَعِبُ وَ نَائِلٌ
وَ لَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدَا

الشَّاهِدُ فِيهِ: (لَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدَا) حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ لَيْسَ هُنَا مَقْتَدِرًا بِزَمَنِ، أَي: الْيَوْمِ.

7. ما زال، ما انفك، ما فتىء، و ما برح:

تَدَلَّ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةُ عَلَى الْإِقْبَالِ الْمَفِيدِ لِلاتِّمْرَارِ عَلَى الشَّيْءِ وَ مَدَاوِمَتِهِ، وَ عَدَمِ الْإِنْفِصَالِ عَنْهُ (26)، أَي: إِقْبَالِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ عَلَى مَا يَوْجِبُ اسْتِمْرَارَ الْحَالِ (27)، نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاكِحًا وَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: سَمِحْ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَانُهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خُمِدِينَ ١٥ سَجَى

وَ قَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ فِي دِيْوَانِهِ:

وَ مَا زَالَ تِسْرَابِي الْخُمُورِ وَ لَدَّتِي
وَ بَيْعِي وَ إِنْغَاقِي طَرْيَفِي وَ مَنَلَدِي

مَوْطِنِ الْاسْتِشْهَادِ: (مَا زَالَ) حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ مَا زَالَ مَبِينًا حَالَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ.

8. ما دام:

يأتي بمعنى (استمر) تسبقه (ما) المصدرية، وتحتاج إلى كلام؛ لأنها ظرف، و لمقارنة الصفة بالموصوف في الحال، و تعيد ثبوت خبرها دون اسمها، نحو: ما دام محمدًا حاضرًا و قوله تعالى في سورة المائدة: سمحوا لِمُوسَىٰ إِنَّ لَنَا نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلْنَا إِنَّا هُنَا قُعُودُونَ ٢٤ سجي، و قال جلال الدين الرّومي في رباعيته:

وَ مَا دَامَ مُصْبَاحُكَ يَتَأَلَّقُ سَاطِعًا فِي اللَّيْلِ فَلَا تَنَمَّ حَيْثُ دَلَّ الْفِعْلُ (ما دام) هنا على الاستمرار. و مجمل القول: أنّ المعاني قد تسحب على الأفعال آنفة الذكر لتعطي معنى عامًا، كمعنى الانتقال و نحوهما، نحو: أصبح زيدًا تاجرًا، فلا نقصد هنا وقت الصباح، إنّما نقصد الانتقال.

المبحث الثاني . أحكام خبر (كان و أخواتها) من حيث التقديم و التأخير:

التقديم و التأخير هو: أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة، و ملكتهم في الكلام و انقياده لهم" (28)، و التقديم و التأخير في الكلام لا يردّ اعتبارًا، و إنّما لغرض بلاغي يقتضيه الحال (29)، و يعدّ سبويه أول من لفت النظر إلى معنى التقديم و التأخير، و سرّه البلاغي، و بيّن أثره في المعنى، و هو التقديم للأهمية، و العناية، و من جاء بعده من النحاة سار على منواله، و قد يأتي التقديم على نية التأخير، و ذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كخبر كان إذا قدّم على اسمها (30)، و تنقسم كان و أخواتها من تقديم الخبر و تأخيرها إلى أربعة أقسام:

1. قسم لا يتقدّم خبره عليه باتفاق، و هو (ما دام): انفق النحاة على أنّ خبر (ما دام) لا يتقدّم عليها (31)، و علّل الأنباري (ت: 577هـ) على ذلك و حكى: أنّ (ما) مصدرية، و المصدر بمعنى (ظرف الزمان)، نحو: لا أفعل هذا ما دام زيدًا قائمًا، و التقديم: زمن دوان زيدًا قائمًا، و (ما) في (ما دام) بمنزلة المصدر، فما كان من صلة المصدر لا يتقدّم عليه (32)، أمّا توسط الخبر بين (ما) و (دام) لا يجيزه بعضهم، بحجة أنّ (دام) لا تتصرّف، و القياس الجواز؛ لأنّ (ما) عندهم حرف مصدري غير عامل.

و (ما دام) لا تستعمل للمستقبل، فلا يجوز أن نقول: ما يدوم زيدًا قائمًا، و إنّما لزمّت صورة الماضي فقط (33)، نحو: أنتظرك ما دمت قائمًا.

2. قسم لا يتقدّم خبره عليه عند الجمهور، و هنّ: (ما زال، و ما انفك، و ما فتى، و ما برح) و ذهب الكوفيون أنّه يجوز تقديم خبر (ما زال و أخواتها) عليها، و في تقديمه قولان:

أ . منع تقديم الخبر مطلقًا عند الفراء و البصريين؛ لأنّ (ما) أمّ حروف النقي، و لها صدر الكلام و يجيزون ذلك إن نُفيت بغيرها من حروف النقي ك (لا، لن، إن، لمّا، لم). .

ب . عند الكوفيين يجوز التقديم مطلقًا؛ لأنّ (ما) عندهم ليس لها صدارة كغيرها، ف (ما و الفعل) صاروا في معنى الإثبات، و هذا ضعيف؛ لأنّ النقي باقٍ، و الاعتبار بالنقي لا بالمعنى نحو: قائمًا ما زال زيدًا، و هذا أجازه ابن كيسان (ت: 299هـ)، و النحاس (ت: 388هـ).

3. قسم يتقدّم خبره عليه عند الجمهور، و هو (ليس): ذهب الكوفيون أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها و أيدهم المبرد، و ابن السراج، و الجرجاني، و ابن مالك؛ لنقصان تمكينها، و لكونها حرف، و يرى بعضهم أنّه مذهب سبويه، و

هذا ليس صحيحاً، والصحيح أنه لا يوجد ذلك في نصّه لا بالجواز، ولا بالمنع، وذهب البصريون أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها و هم القدامى من البصريين، والفراء، وتبعهم ابن برهان، والزّمخشري، والشّلوّيين، وابن عصفور، و هم من المتأخّرين.

و يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها إذا كان شبه الجملة (الظرف أو الجار و المجرور) و في هذا يتفق الجمع، و هذا ما ذهب إليه أبو حيّان، و أبو علي الفارسي (34)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة، الآية: 272: سَمِحْ لَيْسَ عَلَيكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ سَجَى و قال عبيد بن الأبرص:

وَاللّٰهُ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ عَلَامٌ مَا أَخْفَتِ الْقُلُوبُ

الشّاهد فيه: (ليس له شريك) حيث تقدّم خبر ليس (له) على اسمها (شريك)؛ لمجيء الخبر شبه جملة.

4. قسم يتقدّم خبره عليه باتفاق، ما لم يعرض عليه عارض، و هو (كان و بقيّة الأفعال): يجوز في كان و أخواتها الثمانيّة أن يتقدّم الخبر عليها إن خلا عن معنى الاستفهام، و وجوب توسّطه، و وجوب تأخيره في المواضع الآتية:

أ. تأخير الخبر عن كان و اسمها: يجب تأخير خبر كان على اسمها في موضعين اثنين:

1. إذا كان الخبر محصوراً، نحو قوله تعالى في سورة الأنفال: سَمِحْ مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً سَجَى، و قال الفرزدق في ديوانه:

فَمَا كَانَ إِلَّا سَاعَةً ثُمَّ أُدْبِرَتْ فُقَيْمٌ بِأَعْضَادِ رَبَّتْ وَ ظُهُورٌ

موطن الاستشهاد: (كان إلا ساعة) حيث جاء خبر كان هنا محصوراً بيلاً.

2. إذا كان الخبر جملة اسميّة، أو فعليّة، أي: لا يجوز تقديم خبر كان على اسمها إذا كان جملة نحو: قوله تعالى في سورة البقرة، الآية: سَمِحْ أَوْلَوْ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ١٧٠ سَجَى حيث جاء خبر كان جملة فعليّة؛ فوجب تأخيره، و قال الفرزدق في ديوانه:

إِلَىٰ مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مَحَارِبٍ أَبُوهُ، وَ لَا كَانَتْ كَلَيْبُ تُصَاهِرُهُ

الشّاهد فيه: (كانت كليب تصاهره) جاء خبر (كان) هنا جملة فعليّة، فلا يجوز تقديم الخبر على اسم كان.

ب. توسّط الخبر بين كان و اسمها:

يجب توسّط الخبر بين كان و اسمها، إذا كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً، نحو قوله تعالى في سورة الكهف، الآية: 82: سَمِحْ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمْ سَجَى، جاء الخبر هنا ظرفاً؛ فتوسّط بين كان و اسمها. و قالت الخنساء في ديوانها:

كَانَ فِي الْحَقِّ أَنْ يَعُودَ لَنَا الْمَوْتُ وَ أَنْ لَا نَسُومُهُ تَسْوِيفًا

حيث توسّط الخبر (في الحق) بين كان و اسمها المصدر المؤول من (أَنْ و الفعل)

و في الجملة لا يجوز تقديم اسم كان و أخواتها عليها؛ لأنّ الاسم المرفوع في هذا الأفعال مشبّه بالفاعل، و الخبر مسبّه بالمفعول و يجوز في المفعول أن يتقدّم على الفاعل، و الفعل، و لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فلا نقول: علي كان مسرعاً، لأنّه حينها يصبح مبتدأ وليس اسماً لكان.

الخاتمة:

بحمد الله و توفيقه وصلنا إلى ختام هذا البحث، الذي تناولنا فيه كان و أخواتها في ضوء الاستعمال العربي (دراسة نحويّة و دلاليّة)، و توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. أنّ كان و أخواتها تمثل عنصرًا أساسيًا في بنية الجملة الاسميّة، و لا يقتصر دورها على أحداث تغيير إعرابي فقط، إنما يتجاوزها إلى أداء وظائف دلاليّة ترتبط بالسياق، و الاستعمال.
2. أنّ كان و تقلباتها أكثر استخدامًا من الأفعال الأخرى، و لذا أطلق عليها النحاة أمّ الباب.
3. كثرة استعمال (كان) في الشواهد الشعريّة يدلّ على اتّساع أقسامها؛ لأنّ (كان) تدلّ على الزّمن الماضي، و (يكون) تدلّ على الزّمن المستقبل، و لا تدلّ على زمان مخصوص في أوقات مخصوصة.

التوصيات:

1. الرّبط بين النّحو و الدّلالة، و عدم الاقتصار على الإعراب فقط، إنّما الاهتمام بالجانب الدّلالي عند تناول الأفعال النّاسخة.
2. توجيه الباحثين إلى إجراء دراسات تطبيقيّة على دواوين الشّعر العربي، و بيان دلالات كان و أخواتها في السياق.

الهوامش:

1. ابن الحاجب، الكافية في النحو، تحقيق: د. صالح عبدالعظيم شاعر، مكتبة الآداب . القاهرة 2010م، ط:1.
2. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الموجز في قواعد اللّغة، دار الفكر، بيروت . لبنان 1424هـ . 2005م.
3. عبد الرّحمن بن محمد بن قاسم النّجدي، حاشية الأجروميّة، 1407هـ . 1987م، ط:3.
4. القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضّرير، شرح اللّمع في النّحو، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي . القاهرة، 1420هـ . 2000م، ط:1.
5. حمدي فرج كوكب، الأفعال النّاسخة، أخبار سوهاج، 1429هـ . 2008م، ط:1.
6. أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت . لبنان، 1420هـ . 1999م، ط:1.
7. أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهذلي، علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، 2008م، ط:1.
8. بهاء الدّين بن عقيل الفاخوري، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار الجيل . بيروت، 1417هـ . 1997م، ط:5.
9. أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، المفصل في علم العربيّة، تحقيق: د. فخر صالح قدّارة دار عماد . عمّان، 1425هـ . 2004م، ط:1.
10. موقّق الدّين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطّباعة المنيريّة . مصر .
11. أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي . القاهرة، 1418هـ . 1998م، ط:1.
12. ابن النّاظم، شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب

- العلمية، بيروت . لبنان، 1420 هـ . 2000 م، ط: 1.
13. أبو البقاء العكبري، اللّباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدّينية، 1430 هـ . 2009 م، ط: 1.
14. أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج، الأصول في النّحو، تحقيق: عبدالحّي القبلي، مؤسسة الرّسالة . بيروت، 1417 هـ . 1996 م، ط: 3.
15. حسام سعيد النّعيمي، النّواسخ في كتاب سيبويه، دار الرّسالة للطّباعة . بغداد، 1397 هـ . 1977 م.
16. حاشية الخضري على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر، بيروت . لبنان، 1424 هـ . 2003 م، ط: 1.
17. فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة . عمّان، 1420 هـ . 2000 م، ط: 1.
18. شرح الرضي على الكافية، تصحيح و تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1996 م، ط: 2.
19. أبو عمر عثمان بن عمر بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بّناي العليلي، وزارة الأوقاف . العراق، 1982 م.
20. صدر الأفاضل الخوارزمي، التّخمير، شرح المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1990 م، ط: 1.
21. أبو محمد صالح الأسمرى، حاشية الأجروميّة، 1431 هـ.
22. عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، المقدّمة الجزوليّة في النّحو، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أمّ القرى، 1436 هـ.
23. أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم مكتبة الهلال . بيروت، 1993 م، ط: 1.
24. جلال الدّين عبدالرحمن السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبدالحميد هندواوي، المكتبة التّوقيقيّة، القاهرة . مصر .
25. محمد بن عبدالله بن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: د. عبدالرحمن السّيد، د. محمد بدوي المختون هجر للطّباعة، 1410 هـ . 1990 م، ط: 1.
26. عبدالرحمن بن إسحاق الرّجّاجي، حروف المعاني و الصّفات، تحقيق: علي توفيق الحمد مؤسسة الرّسالة . بيروت، 1984 م، ط: 1.
27. حاشية الصّبان، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: طه عبدالرزّاق سعد المكتبة التّوقيقيّة، 1206 هـ . 1792 م.
28. بدرالدّين محمد بن عبدالله الرّزكشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدّمياطي دار الحديث، 1427 هـ . 2006 م.
29. عبدالعزيز عتيق، علم المعاني، دار النّهضة، بيروت . لبنان، 1430 هـ . 2009 م، ط: 1.

30. أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات . الكويت، 1980م، ط:1.
31. محمد بن عبدالله بن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكاتب العربي، 1387هـ . 1967م.
32. كمال الدين، أبو البركات عبدالرحمن بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف المكتبة العصرية، 1424هـ . 2003م، ط:1.
33. محمد بن عبدالله أبوالحسين بن الوزاق، علل النحو، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، 1420هـ . 1999م، ط:1.
34. أبو حيان الأندلسي، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هندراوي دار القلم . دمشق، 1418هـ . 1997م، ط:1.